هـــــواء في شـبـك

(اللحيه التفاركها لا تستحي منها)

■ عبدالله السكوتي

من المعروف ان الناس فيما سلف كانوا يعبرون عن الشخص (باللحيه)، واللحى كانت في أيام زمان تنبت على الوفاء، وتمثل الشرف، فتكون رمزا لصاحبها، وقد تناول المثل اللحى بشكل مستفيض، فقالوا: (ربطوها بلحيته)، أي انهم وضعوا المشكلة او القضية رهن تصرفه، ومن ثم اذا أرادوا اهانة شخص قالوا عنه: (تفلوا بلحيته)، ويقولون للذي تعرض الى خسارة أمواله: (زيّنوا لحيته)، حتى وصلوا الى: الكل لحيه مكص والكل لحيه مشط، بقدر ما كانت اللحى تمثل قيمة معنوية للفرد الذي ينتمي الى العرف الاجتماعي الذي ألزمه ان يكون ملتزما تجاه أمور كثيرة، لكن الغريب في الامر ان (ادعيّر) غادر عشيرته ليحل حليفا على الشيخ (احمود المغامس)، فكانت تعلولة مضيف الشيخ على شرف ادعير، واخذ الديوان يطرق الحكايات وكلها تصب في تسلية ادعير وتريده ان ينسى الماضي وانهم أهله، وسيرى في قريتهم الخير والراحة ، فأطلق جامن ضحكة عالية وهو يردد: (بويه اللحيه التفاركها لا تستحي منها، احج، اطلعهن تره الهموم اذا غيمن على الكلب يمردنّه مرد)، فرد ادعير:

(الدنيا اشكثر تطلبني لها دين
ولها رجلين طكني او لها دين
لون غيره او شرف عدها ولها دين
جا ماشاخ بيها ابن الرديّه)

فقال الشيخ: (ايباه اشلون ابوذيه هاي، توجر الكلب، لا ادير بال ابو عباس انته بين اهلك او ربعك، وانه باجر اودي الولد يبنون بيتك الجديد، او شتريد احنه حاضرين)، شكر ادعير الشيخ، وذهب الى النوم لانه كان تعبا من الرحلة وتحميل اغراضه ونقلها، فالتفت الشيخ الى جامن : (جا انته ابو موحان اشلون اتكل للزلمه، اللحيه التفاركها لاتستحي منها، بلجي بعد عده واهس يم اهله او ربعه) فرد جامن: (امحفوظ هوه امسويها بترا، كاطع هاي المسافه كلها، او داعتك كلبه ماجور، او ماوراه ردّه)، فعاود المغامس: (بويه انته شتكول)!

بلادي وان جارت عليّ عزيزة
واهلي وان شحّوا عليّ كرام

انتهى حديث الرجال عند هذا الحد، فكنت عاذرا لدعير حين خرج بليل من قريته، فالرجل من المؤكد قد ضاق ذرعا من تصرفات البعض، وانه وصل الى حد الانفجار، الذي كدنا ان نتخطاه لما يدور على الساحة العراقية من فوضى التصريحات والتأويلات، لقد عبثت بنا السينات وسوف، ولكنها بالنهاية ستكون الصرخة التي ستدوّي بكل مكان، البطاقة التموينية والسياسة المتذبذبة بلا برنامج واضح، خدمات تكاد تكون متلاشية، أرصفة تجاوز عليها اعداء القانون وويل لمن لا يملك سيارة، فهو من الطين والى الطين، حتى الشوارع المبلطة التي كانت تغسل في المطر حولتها المشاريع الوهمية الى تراب ووحل، وعود بالسكن المريح ووعود بزيادة الرواتب، محض وعود، لتبقى الميزانية رهنا للرغبات، مع تقديرنا بالمطالبات الاخيرة من قبل بعض المنصفين التيار الذين يحاولون ان يخرجوا النواب والحكومة من مأزق وقعوا ووقعت فيه، نتيجة للمخصصات والرواتب الضخمة، على اعتبار ان السرقة متعددة الاوجه وليس من الضرورة ان تكون بمد اليد، ربما تأخذ مالا تستحق فتدرج ضمن السراق، لنبقى نقول: ان اللحية التي ستفارقها لا ضرورة للحياء منها، ولكن هذا ما نقول نحن، اما هم جماعة الاربع سنوات فيقولون: (يا مغرب خرّب)، ولنا حديث عن هذا المثل .

وزير الإعمار : أزمة السكن تحل بمليوني وحدة سكنية في خمس سنوات

خبراء : العراق يحتاج إلى أربعة ملايين وحدة سكنية

□ بغداد / المدى

أكد وزير الإعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي: ان أزمة السكن تحل بمليوني وحدة سكنية في خمس سنوات إذا ما توفرت الشروط اللازمة لحلها".

وقال الدراجي في بيان تلقته (الوكالة الإخبارية للأنباء): "إن العراق بحاجة الى مليوني وحدة سكنية خلال السنوات الخمس المقبلة لحل أزمة السكن حسب أخر دراسة أجرتها الوزارة بهذا الخصوص أخذين بنظر الاعتبار النمو السكاني خلال هذه المدة".

وأضاف الدراجي: "أن حل هذه الأزمة يحتاج الى تعديل قانون الاستثمار في البلاد بالشكل الذي يشجع جذب الاستثمارات الخارجية في قطاع السكن إضافة الى تخصيص ميزانية أضافية الى وزارة الاعمار والإسكان لتنفذ مشاريع إسكانية للفقراء ومحدودي الدخل الذين لا يستطيعون إيجاد سكن ملائم لهم".

وأوضح الدراجي: "أن قانون الاستثمار الحالي لا يشجع المستثمرين لدخول السوق العراقية في مجال السكن خاصة وان العراق بلد حديث في مجال الاستثمار العقاري ويحتاج الى تقديم حوافز استثمارية لكي يستطيع جذب مستثمرين،مجددا مطالبته بتعديل قانون الاستثمار وزيادة تخصيصات الوزارة السنوية في مجال بناء المجمعات السكنية".

ودعا الدراجي الى البدء بتنفيذ السياسة الوطنية للإسكان التي أطلقتها الوزارة والتي تتضمن حلولاً كاملة لمشكلة السكن في العراق من خلال توفير الأرض والتمويل والقوانين اللازمة لتنفيذها، مشيراً الى: "ان خطة الوزارة للسنوات الخمس المقبلة وحسب ما مخصص لها ضمن ميزانية الدولة العامة تتضمن بناء ١٥ الف وحدة سكنية فقط من خلال بناء المجمعات السكنية في جميع محافظات البلاد عدا اقليم كردستان، مؤكداً ان هذا العدد من الوحدات السكنية لا يتناسب مع حجم الطلب على السكن إضافة الى عدد الوحدات السكنية المطلوب انجازها خلال خمس سنوات للقضاء على أزمة السكن والبالغة مليوني وحدة سكنية.

من جانبه قال وكيل وزارة الأعمار والإسكان إستبرق الشوك: ان الوزارة بصدد إنشاء العديد من المشاريع والمجمعات السكنية في كافة محافظات بغداد وسيتم توزيعها على الشرائح من المجتمع.

أكد الشوك في تصريح لمراسلة (الوكالة الإخبارية للأنباء): ان توزيع المجمعات السكنية سيكون ٥٠٪ من الموظفين و ٥٠٪ لعموم الشعب وذوي الدخل المحدود مشيراً الى ان الوزارة أنجزت العدد من المشاريع في محافظة بغداد وكركوك وكربلاء والحلة وهي الآن في طور انجاز مشاريع طرق وجسور على ممرات نهرية على نهري دجلة والفرات، وأكد الشوك: ان وزارة الاعمار والإسكان أعدت خططا تتضمن بناء وحدات سكنية وتوفير البنى التحتية الضرورية إضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالإسكان.وتابع تم إقرار هذه الخطط من قبل مجلس الوزراء في جلسته ٤٣ في ٢٠١٠/١١/٢ وتم الإيعاز الى كافة الوزارات لغرض تنفيذ الخطط بموجبها،مبينا ان هذه الخطط ستكون رئيسية في معالجة أزمة السكن، وقدر الشوك حاجة العراق إلى الوحدات السكنية بمليوني وحدة في اقل تقدير، وحسب الإحصائيات الأكثر واقعية التي وضعها خبراء في مجال الإسكان فان مجموع سكان العراق يبلغ (٢٩) مليون مواطن، وإذا أضيف الى هذا الرقم، الإحصائية التخمينية للعراقيين خارج الوطن والمقدر عددهم بـ(٣) ملايين مهاجر فان المجموع التقريبي يصل الى (٣٢) مليون مواطن.

وحسب الأرقام المعتمدة في برامج التخطيط العراقية ان معدل العائلة العراقية الواحدة يمثل (٥،٥) فرداً فأننا سنكون أمام رقم خطير يمثل حاجة العراق الى وحدات سكنية لائقة بالمواطن،والرقم يتراوح بين (٥-٦) مليون وحدة سكنية (محسوباً ضمنها عدد العوائل المهاجرة خارج الوطن في حالة عودتها) وإذا أضفنا الى هذا الرقم (١٠٪) ما يمثل السكن الاحتياطي فأننا نحصل على الرقم الذي يمثل الحاجة الآنية للوحدات السكنية في العراق وهو (٦،٥) مليون وحدة سكنية، تجدر الإشارة الى ان هذا الرقم يهمل نسبة النمو السكاني السنوية للمجتمع والتي تبلغ ٣،٢٪ في حين ان في العراق كل العراق (٢،٥) مليون وحدة سكنية على الأرض بضمنها المنازل المتهرئة والمبنية من المواد غير الثابتة، كالطين والصفيح والخيم.

مما يجعل الحاجة الفعلية تتجاوز (٤) ملايين وحدة سكنية بسبب تراكم الأزمة وعدم معالجتها طيلة (٣٠) سنة الماضية كما يؤخذ بنظر الاعتبار عوامل الاندثار وعامل النمو السكاني، عليه تقل قيمة الموجود.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي علي كه جي إن "أسعار السكن في العراق تواصل ارتفاعها على الرغم من دعم الحكومة بتنفيذ مشاريع لبناء مئات الوحدات السكنية وعرضها فيما بعد على المواطنين للبيع".وأوضح ان "أسعار السكن في العراق تختلف عن اسعار السكن في الدول المجاورة أو حتى الولايات المتحدة ذاتها على الرغم من ان دخل الفرد العراقي اقل بكثير عن دخل الفرد في تركيا او الكويت".

وأضاف كه جي ان "المعادلة مقلوبة في موضوع السكن ففي الولايات المتحدة يمكن شراء بيت من الطراز الأول بنصف السعر الذي يشترى به بيت في وسط بغداد وهذا الأمر غريب للغاية".وأشار الى ان "السبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة وتركيا وإيران وغيرها من الدول مستقرة اقتصادياً غير أن العراق لم يشهد منذ أكثر من أربعة عقود استقرارا اقتصاديا يشجع على الاستثمار فيه".

وأضاف كه جي في حديث لـ(المدى): ان "العراق يحتاج إلى ٢٠ سنة مقبلة، ليشهد تطوراً في موضوع السكن في حال كانت الجهات الحكومية فعلاً جادة في بناء الوحدات السكنية"، هذا وقامت الحكومة العراقية المنتهية ولايتها بجذب أكثر من ٣٠٠ شركة أجنبية متخصصة لبناء الوحدات السكنية في مسعى يهدف إلى حل مشكلة السكن التي يعاني منها العراق منذ عقود.

تظاهرات في ذي قار تطالب بتأمين مفردات الحصة التموينية وفرص عمل للعاطلين

ومسؤول رفيع يتهم أحزابا سياسية بتأجيج الشارع بدوافع سياسية

□ الناصرية/ حسين العامل

ضمن سلسلة التظاهرات المطلبية التي شهدتها المدن العراقية مؤخرا تظاهر العشرات من العاطلين عن العمل والسكان المحليين ظهر الاثنين أمام مبنى محافظة ذي قار مطالبين بتامين مفردات البطاقة التموينية والمزيد من فرص العمل للعاطلين.

ورفع المتظاهرون الذين توافدوا من مناطق مختلفة من محافظة ذي قار شعارات تطالب بتوفير فرص العمل وإدراجهم ضمن قاعدة بيانات المركز الوطني لتشغيل العاطلين فضلا عن شعارات أخرى تطالب بتامين مفردات البطاقة التموينية وتوزيعها بصورة منتظمة.

وعرض المتظاهرون الذين تجمعوا أمام مبنى محافظة ذي قار جملة من القضايا المطلبية أمام وسائل الإعلام تمثلت بتأخر تجهيز الأسر في محافظة ذي قار بمادتي السكر والطحين ومواد أساسية أخرى ارتفعت أسعارها في الآونة الأخيرة الى أكثر من الضعفين في الأسواق المحلية مما زاد ذلك من معاناة الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود.

وقال احد المشاركين بالتظاهرة وهو يبين مدى معاناته وأفراد أسرته من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية: "ان كيس الطحين الذي كنا نشتريه بأقل من عشرة آلاف دينار قبل عدة أشهر أصبح سعره الآن يتجاوز الثلاثين الف دينار وكيلو السكر الذي كان بـ ٥٠٠ دينار أصبح بعد انقطاع التجهيز ضمن الحصة بألف وخمسمئة الف دينار".

كما أشارت مجموعة أخرى من المتظاهرين الى انعدام فرص العمل وتعذر حصول العاطلين من الخريجين وغيرهم على فرص عمل تؤمن لهم العيش الكريم منوهين الى امتناع المركز الوطني لتشغيل العاطلين عن تسجيل أسماء العاطلين من الاقضية والنواحي ضمن قاعدة بيانات العاطلين الخاصة بالمركز .

وبالمقابل أبدى المسؤولون في المحافظة وخلال لقائهم بممثلي المتظاهرين تفهمهم للمطالب المطروحة ووعدوا بإيجاد الحلول المناسبة لها.

واتهم النائب الثاني لمحافظ ذي قار حيدر بنيان، وسائل إعلام لم يسمها بتأجيج الشارع في محافظة ذي قار بدوافع سياسية وحزبية.

وقال بنيان لشبكة أخبار الناصرية إن بعض الوسائل الإعلامية تعمل على تصعيد و تأزيم الموقف في المحافظة من خلال انتقاد الوضع الخدمي فيها وخاصة في مدينة الناصرية.

ورأى ان التصعيد غير مبرر وإنما جاء لأغراض سياسية وحزبية مؤكدا أن المحافظة تشهد حملة كبيرة لتطوير الخدمات في مختلف الأقضية والنواحي .

كما لفت إلى أن مركز مدينة الناصرية يشهد هو الآخر حملة عملاقة لتوفير الخدمات لأبناء المحافظة لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة كمنطقة خلف السريع والشهداء والإسكان الصناعي والحي العسكري وسومر الأولى والثانية والمنصورية.

وأوضح أن المحافظة تعتزم تنفيذ حملات مشابهة للنهوض بالواقع الخدمي في مناطق حي أور الثانية واريدو والحسين وسومر الأولى والأرامل والشعلة وأحياء الشموخ والأمير.

وأشار الى ان الخدمات التي تنفذها الجهات المختصة تشمل شبكات الاتصالات والماء والكهرباء و المجاري وخدمات البلدية من تعبيد وأرصفة وتشجير.

ولفت الى وجود خطة تنفذ خلال العامين المقبلين من شانها ان تقضي على كافة المستنقعات الموجودة في المحافظة ما ينعكس إيجاباً على الواقع الاجتماعي والصحي والنفسي في المحافظة.

ورأى ان التصعيد وفقا لتلك المعطيات غير مبرر وله أهداف غير معروفة لكن قد تكون أهدافا حزبية وسياسية على حد تقديره.

يذكر ان أول مجموعة مشاريع متكاملة أحيلت في مدينة الناصرية بقيمة ١٣٥ مليار دينار وضمن الخطة الحالية لعام ٢٠١١.

تربية واسط تؤكد حاجتها لإنشاء ٥٠٠ مدرسة جديدة لفك الدوام المزدوج

□ السومرية نيوز/ واسط

أعلنت محافظة واسط، الثلاثاء، عن إنشاء ٣٤١ مشروعاً تربويا في المحافظة ضمن مخصصات تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار منذ العام ٢٠٠٦ وحتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠ بكلفة أكثر من ١٠٤ مليارات دينار عراقي، فيما أكدت مديرية تربية المحافظة الحاجة لإنشاء أكثر من ٥٠٠ مدرسة أخرى لفك الدوام المزدوج.

وقال معاون المحافظ للشؤون الفنية صبيح لفتة فرحان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مشروع تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار الذي تدعمه وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمجلس الأعلى للإعمار حقق انشاء٣٤١ مشروعاً تربوياً في عموم مناطق المحافظة، منذ العام ٢٠٠٦ وحتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠"، مبينا أن "كلفة تلك المشاريع بلغت نحو ١٠٤ مليارات و١٥٩ مليون دينار عراقي".

وأضاف فرحان أن "المشاريع التربوية المنفذة بلغت ٢٠٢ مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية و٨١ جناحاً إضافياً، تم إنشاؤها في المدارس القائمة، والتي كانت بحاجة إلى التوسيع لاستيعاب طلبتها، فضلا عن إنشاء ٤٤ مختبراً مع عشر رياض أطفال وأربع أبنية إدارية".

وتابع فرحان أن "المحافظة حققت خطوة مهمة في مجال القضاء على المدارس المشيدة من الطين، والتي كان عددها أكثر من مئة مدرسة في عموم مناطق المحافظة، حيث يتواصل العمل على إنشاء ٤٣ مدرسة بدلاً عن تلك المدارس".

وكشف معاون المحافظ للشؤون الفنية أن "أهم المشاكل، التي واجهت المحافظة في مجال بناء المدارس هي مشكلة توفر الأراضي، إذ تعاني عموم مناطق المحافظة من نقص المساحات المخصصة لإنشاء مدارس عليها"، لافتا إلى أن "عملية استملاك الأراضي من قبل التربية، تمر بسلسلة طويلة من الإجراءات، مما يؤدي إلى حدوث بعض التأخير والإرباك بالعمل".

وأشار فرحان إلى أن "الحاجة لإنشاء مدارس جديدة دفعتنا إلى استغلال الساحات الموجودة في المدارس القائمة حالياً لإنشاء المدارس عليها".

من جانبه قال مدير إعلام تربية واسط عقيل شهيب الحجامي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المحافظة بحاجة إلى أكثر من ٥٠٠ مدرسة جديدة، لفك الدوام المزدوج الذي تعاني منه المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية".

وأضاف الحجامي أن" التربية بحاجة إلى أكثر من ٢٠ سنة، لفك الدوام في المدارس المزدوجة على أساس احتساب معدل بناء ٢٠ مدرسة في السنة، وفق التخصيصات المالية، التي يتم إقرارها من قبل الحكومة المحلية لقطاع التربية في المحافظة، في حال لم تحسب الزيادات السكانية".

وأوضح الحجامي أن "تربية واسط تضم في الوقت الحاضر ١٠٨٤ مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية وروضة أطفال ومدارس مسائية، موزعة بين ٥٥٠ بناية مدرسية فقط، إضافة إلى معهدين أحدهما للمعلمين والآخر للمعلمات".

يذكر أن أغلب مدارس محافظة واسط، لاسيما الموجودة في المناطق الريفية وفي المدن الصغيرة، تشهد اكتظاظا كبيرا في أعداد الطلبة في المدرسة الواحدة، وأحيانا يبلغ عدد تلاميذ الصف الواحد أكثر من ٥٠ تلميذا، وبعض المدارس فاقت الدوام المزدوج وأصبحت تعمل وفق الدوام الثلاثي، الأمر الذي يسبب إرباكاً للعملية التربوية.

١٥ جامعة جديدة في العراق خلال السنوات العشر المقبلة

□ بغداد/ المدى

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب، الثلاثاء، عن سعي الوزارة إلى فتح ١٥ جامعة في عموم المحافظات العراقية حتى العام ٢٠٢٠، لافتا إلى أن تجاوز الطاقة الاستيعابية للجامعات قد يؤثر مستقبلاً على مستوى التعليم العالي. وقال الأديب في حديث صحفي إن "الوزارة تمضي حالياً باتجاه زيادة عدد الجامعات والكليات" مبينا أن "المخطط الاستراتيجي يتضمن فتح ١٥ جامعة جديدة موزعة على كافة المحافظات خلال السنوات العشر المقبلة". وأضاف الأديب أن "الجامعات ستوزع على مناطق تلعفر والحمدانية في محافظة نينوى، وسامراء في صلاح الدين، والفلوجة في الأنبار، ومنطقة القاسم في بابل، فضلاً عن جامعة بترولية نفطية في الكرنة التابعة لمحافظة البصرة"، مشيراً إلى أن "الوزارة تملك خطة للتوسع في التعليم العالي أفقياً باتجاه الأقضية والمحافظات".

وذكر وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن "الطاقة الاستيعابية للجامعات العراقية مرتبطة بحجم البنية التحتية وأعداد الملاكات التدريسية"، معتبراً أن "تحميل الجامعات أكثر من قدرتها على الاستيعاب قد يؤثر مستقبلاً على المستوى التعليمي الذي ينبغي الارتقاء به خلال السنوات المقبلة". ولفت الأديب إلى "وجود مساحة واسعة لتلبية حاجات المواطن العراقي إلى الاختصاص الجامعي عبر فسح المجال أمام التعليم الأهلي لاستيعاب أعداد لا بأس بها من خريجي وزارة التربية"، مشدداً على "وجوب موافقة الشروط وضوابط الجودة العلمية".

وكانت لجنة التعليم العالي والبحث العلمي انتخبت النائب عبد ذياب العجيلي رئيساً لها، و النائب عن التحالف الوطني عبد الهادي الحكيم نائباً له والنائبة عن التحالف الوطني سعاد جبار مقررة لها.

وتشترط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اجتياز المتقدمين لنيل الشهادات العليا اختبار التوفل باللغة الانكليزية، واستعمال الكومبيوتر، قبل تقديم طلباتهم لإكمال الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه في جامعاتها. وتضم العاصمة العراقية خمس جامعات وثلاث كليات وثماني جامعات في مختلف المحافظات العراقية وسبع جامعات في إقليم كردستان معظمها في أربيل، فضلاً عن ٣٢ جامعة وكلية أهلية.

يذكر أن التعليم في العراق بمراحله المختلفة يشهد بحسب مراقبين تراجعاً ملحوظاً منذ حرب الخليج في عام ١٩٩١، فيما تبذل محاولات لإجراء بعض التغييرات على صعيد المناهج ومؤسسات التعليم، إلا أنها لم تثمر عن تغييرات كبيرة حتى الآن.